المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/05/2014

أيت ملول: جمعيات المجتمع المدني تراسل بنكيران و مسؤولين بشأن مذكرتها المطلبية

وجهت جمعيات المجتمع المدني بحي المزار بأيت ملول مذكرة مطلبية إلأى رئيس الحكومة عبد الاله بنكيران و مسؤولين بشأن مذكرتها المطلبية.
وفيما يلي النص الكامل للمذكرة الملطلبية التي توصلت اكادير24 بنسخة منها:
من جمعيات المجتمع المدني بحي المزارالتابعة لنفوذ الجماعة الحضرية بأيت ملول،

إلى السيد : رئاسة الحكومة المغربية .

وزير الداخلية.

رئيس جهة سوس ماسة درعة.

والي ولاية أكادير إداوتنان.

رئيس المجلس الإقليمي لإنزكان أيت ملول.

عامل عمالة لإنزكان أيت ملول

رئيس بلدية أيت ملول.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

النواب البرلمانيين بالإقليم

مذكرة مطلبية:
اعتبارا للدور المحوري للمجتمع المدني كقوة اقتراحية وفاعلا أساسيا لتحقيق التنمية المحلية المرجوة خاصة بعد فشل المبادرات القطاعية إذ تصاغ المخططات والبرامج دون معرفة مسبقة وبدون دراية بالحاجيات والمتطلبات والأولويات للساكنة المحلية وهذا راجع بالأساس إلى عدم إشراك جمعيات المجتمع المدني في الإستشارات التي تسبق إنجاز المشاريع باعتبار الجمعيات هيئات مقربة من الساكنة وعلى دراية تامة بأمورهم ومشاغلهم.

وبناء على مقتضيات الدستور الجديد للمملكة والذي جعل من المجتمع المدني دعامة أساسية لتثبيت مبادئ الحكامة الجيدة وتطبيق الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي التي تبقى من أهم الضروريات لإنجاح المشاريع التنموية أضف إلى ذلك احتكاك المجتمع المدني بالواقع وتماشيا مع ما جاء في التوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي الداعية إلى تطوير وتفعيل البرامج الإجتماعية بما وتكريس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات. àيضمن الولوج العادل للخدمات الأساسية (التعليم،الصحة، السكن

وانطلاقا من المقاربة التشاركية التي نص عليها البرنامج الحكومي والداعية إلى فتح ورش الديمقراطية التشاركية وتطوير العلاقة مع المجتمع المدني بما يخدم التنمية وإرساء مؤسسات الحكامة وتعميق التشاور مع الفاعلين الإجتماعيين والإقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الترابية في بلورة السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

ونظرا للتهميش والإقصاء والحيف التاريخي الذي عاشته المنطقة منذ أزيد من ثلاثين سنة ومازالت تشهده إلى يومنا هذا على الرغم من كون المخطط التنموي لمدينة أيت ملول لم يشهد تنفيذ ولو مشروع واحد من تلك المشاريع التي برمجت فيه (تعبيد الطرقات–السوق البلدي–الملعب..) رغم أن جمعيات المجتمع المدني بحي المزار استبشرت خيرا بالاجتماعات التي استدعيت لها من أجل مناقشة المشاريع والتكتل للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للساكنة بحيث اعتبرته ركيزة أساسية للتنمية.

إننا –نحن– جمعيات المجتمع المدني بحي المزار المنضوي تحت لواء الجماعة الحضرية لأيت ملول واعتبارا لمسؤولياتنا وأدوارنا كفاعلين محليين وبناء على اللقاءات التشاورية التي عقدتها الجمعيات مع الساكنة المحلية والتي أسفرت عن مذكرة مطلبية كرد فعل عن تردي الوضع الإجتماعي والاقتصادي والإداري والثقافي والرياضي والصحي والبيئي والأمني بحي المزار.

http://agadir24.info/100269.html

ويمكن إجمال هذه المطالب فيما يلي:
تشخيص الوضعية الراهنة للحي:

– البنية التحتية: تنعدم فيها صفات البنية التحتية السليمة جراء الحالة المزرية التي تشهدها الطرق إذ ظهرت عيوبها في أقل من سنتين من تشييدها و حيث أنها يستعصي فيها السير بالنسبة لمستعملي الطريق نذكر على سبيل المثال: (الطريق الرئيسية بالمزار المارة من أمام الثانوية الاعدادية الهداية والطريق المارة من ايت القاضي والطريق القادمة من توهمو مرورا بأكبار ووالطريق الرابطة بين مركز الحي وكلية الشريعة بالإضافة إلى حي الخزانت وحي اكركار الذي لا يتوفرعلى طريق معبدة..)

– عدم فتح محاور طرقية جديدة من شأنها أن تضمن هيكلة جديدة و عصرية للحي ، حيث تم اعتماد نفس الطرق التي وجدت منذ أكثر من 40 سنة.

– إقصاء مجموعة من الأحياء من مشاريع التبليط بالرغم من كونها أحياء قديمة وليست جديدة مع العلم أن الأحياء التي استهدفها المشروع قد شهدت مشاكل متعددة نظرا للطريقة العشوائية التي أنجز بها المشروع والطريقة التي نهجتها المقاولة المعنية بإنجاز أشطر التبليط.

– عدم وجود لافتات التشوير الطرقي بالحي على اعتبار أن الحي يضم مجموعة من المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية.

– الإنارة العمومية: يعاني حي المزار من مشكل الإنارة العمومية ونذكر على سبيل المثال:
– انعدام الإنارة العمومية بكل من المحاور الطرقية الرئيسية بالحي (طريق كلية الشريعة–طريق توهمو–الطريق الرئيسية بالمزار– طريق سيدي ميمون إلى حي ايت القاضي– حي اكركار– حي أكدال اوزايمو– الخزانت وطريق سيدي بوزيد في اتجاه مقبرة المزار..)

– ضعف الإنارة العمومية ببعض الأحياء ك (الخزانت– أكبار– أيت الموذن– سيدي بوزيد– اكركار– قصبة الطاهر– أكدال توزايموا..)

– انعدام الجودة في المصابيح العمومية المستعملة بحيث أنها سرعان ما تتلف ولا يتم تعويضها والبعض منها إنارتها ضعيفة جدا لا تصل تغطيتها حتى لمساحة 15 متر.

– الكهرباء والماء الصالح للشرب والصرف الصحي: تتمثل معيقات هذا الجانب في:

– الاعتماد على فواتير تقديرية في استخلاص الكهرباء.

– عدم ربط مجموعة من المساكن والبنايات الجديدة والحديثة بالكهرباء

– إتلاف عدة أجهزة كهربائية منزلية للساكنة نظرا للانقطاع المفاجئ والمتكرر للكهرباء بأحياء المزار بحيث في بعض الأحيان تضعف شدة التوتر الكهربائي ولا يصل للنسبة المتعاقد عليها مع المكتب الوطني للكهرباء بحيث يصل الصبيب إلى 140 V بدل 220 V.

عدم تمكن مجموعة من السكان من ربط منازلهم بالماء الصالح للشرب نظرا للتكلفة المرتفعة لمصاريف الاشتراك بالإضافة إلى صعوبة المساطر الإدارية والقانونية. –

– عدم ربط مجموعة من الأحياء بقنوات الصرف الصحي مع العلم أن هناك أحياء تستفيد من ربطها بالماء الصالح للشرب دون قنوات الصرف الصحي.

– اختناق مجموعة من قنوات ومجاري مياه الصرف الصحي والتي تشكل مشكلا بيئيا في فصل الشتاء.

– البناء والتعمير: تتمثل مشاكل البناء والتعمير في:

– عدم توفر مدينة أيت ملول على تصميم نهائي للتهيئة مما شكل عائقا يحول دون استفادة السكان من الأراضي التي ما زالت صيغتها القانونية عالقة .

– تعقيد مساطر الشواهد الإدارية المتعلقة بالتعمير ورخص البناء والسكن.

– ارتفاع الرسم المفروض على رخص البناء وكذا الضريبة على الأراضي غير المبنية.

– عدم تعويض ملاكي الأراضي الذين تم استغلال أراضيهم في المصلحة العامة كتمرير قنوات الصرف الصحي والطرق والمؤسسات التابعة للدولة.

– اقصاء حي المزار قصبة الطاهر من برنامج التأهيل الحضري للمدينة.

– المرافق الاجتماعية والرياضية والثقافية والاقتصادية والترفيهية:

– عدم استفادة ساكنة حي المزار من الدقيق المدعم علما أنه يتوفر على أسر معوزة ونسب كبيرة من الفقر والهشاشة ويعرف نزوحا كبيرا من الهجرات السكانية.

– وجود تهميش في المجال الرياضي بحيث لا يتوفر حي المزار إلا على ملعب واحد معشوشب لا يستطيع تلبية حاجيات الشباب في إبراز مواهبهم الرياضية، ونضيف بأن هذا الملعب يسير بطريقة عشوائية من طرف مصالح بلدية أيت ملول بحيث تستفيد جمعيات خارج الحي بينما تهمش جمعيات داخل حي المزار.

– وجود دار حي واحدة في مكان بعيد عن مركز حي المزار مما يستعصي على الشباب والتلاميذ والطلبة مزاولة نشاطاتهم التربوية والثقافية وتفجير طاقاتهم ومواهبهم، علما أن المنطقة غنية من الناحية الثقافية والفنية.

– عدم تشجيع الجمعيات العامل بالحي من طرف الجهات المعنية.

– عدم توفر حي المزار على سوق نموذجي يلبي حاجيات الساكنة ويوفر لها فرص الشغل خصوصا لبعض الفلاحين المزاولين لنشاطهم الفلاحي سابقا و الذين تخلوا عن المهنة نظراً لملوحة المياه الجوفية ، وأيضا إيتاح الفرص أمام الباعة المتجولين، بحيث نجد أن المشكل بدأ يظهر جليا أمام تحديات هؤلاء الذين يضطرون إلى التسويق وعرض سلعهم والتبضع بالسوق الأسبوعي بإنزكان أو سوق السبت بحي أركانة أيت ملول.

– غياب الحدائق والمجالات الخضراء بالحي، فغابة المزار تعتبر المتنفس الوحيد للساكنة إلا أنها تابعة للنفوذ الترابي للجماعة الحضرية القليعة.
– المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من بين ركائز التنمية للنهوض بأحوال الساكنة اجتماعيا اقتصاديا وثقافيا، إلا أن حي المزار عانى التهميش من خلال:

– قلة الميزانية المرصودة لحي قصبة الطاهر المزار في إطار مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نظرا للكثافة السكانية بالحي وكثرة الحاجيات و شساعة مساحة الحي.

– عدم تطبيق المقاربة التشاركية في اختيار المشاريع الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

– إقصاء الفاعلين الجمعويين من فريق التنشيط الخاص بالحي بدعوى عدم التوفر على رقم التأجير، مع العلم أن هؤلاء هم الأشخاص الأدرى بمشاكل الحي وحاجياته.

– إقحام موظفي البلدية في فرق التنشيط.

– عدم قبول المشاريع المدرة للدخل عن طريق وضع شرط توفير 30% والتي تسبب عائق لدى الجمعيات إضافة إلى مشكل العقار.

– توجيه كل مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى التبليط علما أن هذا من اختصاصات البلدية.

– الصحة:

– تردي الخدمات الصحية بالمركز الصحي المزار نظرا لقلة الأطر والمعدات الطبية

– تسجيل بعض السلوكات والتصرفات اللاأخلاقية من طرف أطر المركز اتجاه المواطنين الذين يرتادون المركز الصحي من أجل العلاج.

– عدم تمكين ساكنة حي المزار من الاستفادة من الأدوية المجانية المتوفرة بالمركز بحيث سجلت هناك مجموعة من السلوكات من قبيل المحسوبية والزبونية في التوزيع.

– عدم احترام أوقات العمل الرسمية (يفتح باب المركز على الساعة العاشرة صباحا ويغلق في الساعة الواحدة والنصف زوالا)

– غياب دار للولادة من شأنها أن تلبي متطلبات الساكنة علما أن الحي يتوفر على كثافة سكانية مهمة وتتزايد بشكل مستمر.

– عدم توفر المركز الصحي على سيارة إسعاف أو سيارة لنقل الموتى.

– غياب نظام الديمومة بالمركز الصحي.

– الأمن:

– تفشي ظاهرة السرقة وترويج المخدرات بالمنطقة.

– عدم التوفر على ملحقة أمنية بالمنطقة نظرا للقرب الجغرافي من المجال الغابوي المزار الذي يعتبر نقطة سوداء بالحي، والذي تم إلحاقه بالجماعة الحضرية القليعة التابع للدرك الملكي في نظامه الأمني.

– غياب دورية أمنية منتظمة.

– قلة الموارد البشرية بمفوضية الأمن أيت ملول.

– التعليم:

– رداءة بناية مدرسة عمرو بن العاص (حجرات البناء المفكك قديمة)

– غياب مدرسة ابتدائية بحي الكلية علما أن هناك عدد كبير من التلاميذ بذلك الحي والذين يضطرون إلى متابعة دراستهم بمدرسة عمرو بن العاص الموجودة بمركز المزار.

– البيئة:

– كثرة البقع السوداء بالحي خصوصا على طول الطريق الرئيسية.
– قلة الاسطول الخاص بجمع النفايات، مع عدم مرورها بشكل منتظم ويومي وهناك إقصاء لبعض الأحياء منها (أشدير– درب علال..)

– عدم تواجد مجالات خضراء بحي المزار.

– مشكل التصحر والرعي الجائر.

– تخريب الحزام الأخضر بغابة المزار وعدم استفادته من الحراسة .

– النقل:

– عدم توفير حافلة خاصة بالطلبة والتلاميذ.

– ارتفاع تكلفة سيارة الأجرة الكبرى من منطقة المزار إلى مدينة إنزكان التي تصل إلى 5 دراهم بالنهار و6 دراهم قبل بلوغ الوقت المحدد بنسبة 50% .

– قلة أسطول الحافلات وسيارات الأجرة وعدم تنظيمها.

• المطالب:

– البنية التحتية:

• تقوية الطرق التي تم تعبيدها في السنوات الأخيرة، مع محاسبة للمقاولات المكلفة بإنجاز هذه المشاريع والتي لم تحترم دفتر التحملات.

•فتح محاور جديدة بالحي مع تعبيد شامل لجميع الطرق الموجودة داخل الحي وخصوصا الطرق الرئيسية والتي تربط المنطقة بمدينة أيت ملول.

• تبليط جميع أحياء حي المزار دون استثناء والتي لم يكتب لها الاستفادة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

• توفير التشوير الطرقي خصوصا قرب المؤسسات التعليمية وفي ملتقى الطرقات وخصوصا علامات تحديد السرعة.

– الإنارة العمومية:

• تعميم الإنارة العمومية على كل الطرق الرئيسية وعلى جميع أحياء المزار.

• تقوية الشبكة الكهربائية بالحي عن طريق إحداث مراكز جديدة للتحويل لتقوية الدفع الخاص بالكهرباء.

•الإهتمام بإصلاح جميع مصابيح الإنارة العمومية وكذا الرفع من جودتها.
–الكهرباء والماء الصالح للشرب وقنوات الصرف الصحية:

. إيجاد حل للإنقطاعات المتكررة للكهرباء بأحياء المزار.

• عدم الإعتماد على فواتير تقديرية وضبطها بشكل عملي منتظم.

• ضرورة ربط كافة الأحياء بالكهرباء والماء الصالح للشرب وقنوات الصرف الصحي وخصوصا الأحياء الجديدة.

• إعادة النظر في تكاليف الربط بالماء الصالح للشرب وقنوات الصرف الصحية وكذلك التخفيف من عبء المساطر الإدارية وعدم تعقيدها من أجل الحصول على رخصة الربط.

– البناء والتعمير:

• إصدار وإخراج تصميم التهيئة النهائي إلى حيز الوجود والخاص بمدينة أيت ملول.

• تسهيل مساطر الحصول على الشواهد الإدارية عن طريق خلق الشباك الخاص بذلك ومعرفة جميع التدابير والمساطر القانونية التي من شأنها أن يتقيد بها المواطن من أجل الحصول على وثيقة إدارية وعلى شهادة إدارية تفاديا للتماطل الذي تنهجه الإدارة المعنية.

• التخفيض من الرسوم المفروضة على رخص البناء والضريبة على الأراضي غير المبنية.

• تسهيل مساطر الحصول على رخص السكن.

– المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

• تقسيم كل من حي المزار وقصبة الطاهر إلى حيين مستهدفين في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

• الرفع من الميزانية المرصودة لهذين الحيين في إطار المبادرة.

• تطبيق المقاربة التشاركية في اقتراح المشاريع.

• إشراك جميع الفاعلين بالحي في فرق التنشيط مع إلغاء شرط كون المكلف موظفا وامتلاك رقم التأجير.

• عدم إقحام موظفي بلدية أيت ملول في فريق التنشيط.

• تشجيع المشاريع المدرة للدخل وإلغاء شرط توفير 30% لحامل المشروع.

– المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية والترفيهية:

• خلق ملاعب للقرب في شتى المجالات الرياضية داخل الحي (مركز الحي– الخزانت – إكركار– سيدي بوزيد – توهمو – حي الكلية– أكيا عبو..)

• خلق دور الحي بكل من مركز الحي وحي الخزانت وأكيا عبوا.

• خلق حدائق للقرب بكل من أحياء المزار مع استغلال الفضاء الغابوي للمزار.

• دعم الجمعيات المحلية بالحي، مع اعتماد الشفافية في توزيع المنح والإعانات بشكل عادل.

• إحداث سوق نموذجي بحي المزار المركز قصد توفير فرص الشغل لساكنة المنطقة.

• إحداث حي حرفي بالمنطقة، (النجارة ، الحدادة ، الخرازة..)

• إستفادة ساكنة المزار من الدقيق المدعم.

– الصحة:

•تحسين الخدمات الصحية بالمركز الصحي المزار.

• توفير أطر طبية كافية لسد الخصاص الحاصل بالمركز الصحي.

• تمكين المواطنين من الحصول على الأدوية المجانية بالمركز الصحي بكل شفافية ومصداقية.

• توفير جميع التجهيزات والمعدات اللازمة والمناسبة لحجم الساكنة.

• توفير سيارة إسعاف وسيارة نقل الأموات.

• توفير قسم للمستعجلات بالمركز الصحي، مع اعتماد المداومة طيلة الأسبوع ليلا ونهارا بالمركز.

• احترام توقيت العمل الرسمي، والتعامل بكل احترام ومهنية مع كافة المستفيدين من خدمات المركز الصحي.

• إحداث دار الولادة بالحي.

• استفادة ساكنة المزار من خدمات مركز تصفية الدم بالقطب الاجتماعي المزار.

• تخفيف التكلفة المالية على أولياء وأمور الأشخاص في وضعية إعاقة بالمركز الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة بالقطب الاجتماعي المزار.

– الأمن:

• خلق ملحقة لمفوضية الأمن بالحي.

• محاربة الجريمة (السرقة – ترويج المخدرت– الاغتصاب..) بالحي.

• القيام بدوريات أمنية منتظمة ويومية بالحي.

– التعليم :

• إعادة هيكلة وبناء مدرسة عمرو بن العاص بالمزار

• إحداث مدرسة ابتدائية بحي الكلية المزار

• إشراك الفاعلين الجمعويين في اختيار أماكن المنشآت التعليمية.

• إحداث حي جامعي بحي الكلية، ودار للطالب والطالبة.

– النقل:

• توفير النقل الجامعي للطلبة.

• تخفيض من أجرة سيارة الأجرة الكبيرة إلى 3 دراهم مثلها مثل تذكرة الحافلة.

• الزيادة في أسطول الحافلات وسيارات الأجرة الصغيرة والكبيرة بالحي.

• خلق مكان خاص بسيارات الأجرة بمحطة الطاكسيات مدينة أيت ملول خاص بحي المزار.

– البيئة:

• القضاء على جميع البقع السوداء بالحي.

• الزيادة في أسطول جمع النفايات بالحي وتوفير حاويات للأزبال.

• انتظام مرور شاحنات النظافة بشكل يومي مع تغطية جميع الأحياء وإعادة النظر في الغيابات المتكررة لهذا الأسطول.

• إعادة تشجير الحزام الأخضر بالمجال الغابوي المزار

• إعادة إلحاق المجال الغابوي المزار إلى حضيرة بلدية أيت ملول.

• توفير بعض المجالات الخضراء بكل أحياء المزار.

وفي الأخير، إننا نحن جمعيات المجتمع المدني بحي المزار نأمل من سيادتكم المحترمة أن تنظروا في مطالبنا هاته قصد التفاعل معها إيجابا لما يخدم الصالح العام بحينا ومدينتنا.

اليوم الوطني لحقوق الطفل.. نحو إقرار سياسة مندمجة تضمن حماية فعلية ومستدامة للطفولة بالمغرب

يتزامن تخليد اليوم الوطني لحقوق الطفل (25 ماي) هذه السنة مع تواصل مسلسل إقرار سياسة عمومية مندمجة تضمن حماية فعلية ومستدامة للطفولة المغربية التي لا تزال تواجه تحديات حقيقية، رغم الجهود المتواصلة للمملكة من أجل تكريس واحترام حقوق الأطفال.

وتضع الاستراتيجية الجديدة محور الحماية كأولوية بناء على تقييم لخطة العمل الوطنية للطفولة "مغرب جدير بأطفاله" (2006-2015) أبان عن قصور في هذا الجانب، عبر وضع إطار متعدد الاختصاصات يمنع كافة أشكال الإهمال، والاعتداء، والاستغلال والعنف ضد الأطفال، وإدماج أهداف حماية الطفولة في كل السياسات والبرامج العمومية، وتعزيز الحماية القانونية.

كما تنص هذه السياسة، التي عرضت مضامينها في مناظرة وطنية في أبريل الماضي بالصخيرات، على النهوض بالقيم الاجتماعية الحامية لحقوق الطفل، وعلى وضع معايير للخدمات والممارسات، وإرساء أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، ومنظومة للمعلومات فعالة وموحدة للتتبع والتقييم المنتظم.

وتستهدف خارطة الطريق هاته التكفل بالأطفال ضحايا الاعتداء والإهمال والعنف والاستغلال، والأطفال المحرومين من الوسط العائلي (اليتامى والمهملين)، والأطفال في أسر هشة وفي المناطق المعزولة، والأطفال غير المتمدرسين، والأطفال في وضعية الشغل والشارع، والأطفال المهملين في وضعية إعاقة، والأطفال المدمنين، والأطفال في مؤسسات الرعاية، والأطفال المهاجرين المعزولين عن أسرهم.

وأعدت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية هذه السياسة بتعاون مع اليونيسيف، وفق مسلسل تشاوري انطلق في مارس 2013 بمشاركة مختلف القطاعات الحكومية المعنية والجماعات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص وخبراء والأطفال أنفسهم.

وتتوج هذه الخطوة مسارا طويلا قطعه المغرب للوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حماية الطفولة بعد المصادقة على الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل (سنة 1993) والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بها، وعلى العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، خاصة تلك المتعلقة بتشغيل الأطفال.

ويشمل هذا المسار ورش الملاءمة التشريعية مع مقتضيات القانون الدولي، خاصة على مستوى القانون الجنائي، وقانون المسطرة الجنائية والقانون المتعلق بمؤسسات الحماية الاجتماعية، وقانون الحالة المدنية، وقانون الكفالة، إلى جانب ضمان حقوق الطفل على المستوى العملي بواسطة هيئات وآليات مؤسساتية.

وأشادت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونسيف) ، مؤخرا، من خلال ممثلتها في المغرب ريجينا دو دومينيسيس، في لقاء مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقديم التقرير السنوي للمنظمة حول وضعية الأطفال عبر العالم، بالإصلاحات التشريعية التي قامت بها المملكة في هذا المجال ومجهوداتها في مجالي التعليم والصحة لضمان تمدرس الأطفال والنمو السليم لصحتهم.

وبلغة الأرقام، ذكرت ريجينا بأن التقرير يشير إلى أن نسبة الأطفال المتمدرسين بالمغرب بلغت 99,6 في المئة سنة 2013 بالابتدائي، مقابل 91,2 في المائة سنة 2008، كما انتقلت هذه النسبة على مستوى الإعدادي من 70,9 في المئة (2008) إلى 85,1 في المئة (2013)، فضلا عن تمكين 87,7 في المئة من الأطفال من اللقاحات الضرورية سنة 2011 وتراجع نسبي في معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات.

وبالمقابل أعرب التقرير عن القلق بشأن ارتفاع ظاهرة الهدر المدرسي واستمرار ظاهرة تشغيل الأطفال، إذ أن 8 في المئة من أطفال المغرب يتم تشغيلهم قبل بلوغهم سن 15 سنة ، وكذا زواج القاصرات الذي أورد التقرير بصدده أن 3 في المئة من الفتيات المغربيات (أقل من 15 سنة) تم تزويجهن في 2012.

وبالفعل فان تشغيل الأطفال يعتبر من القضايا المعقدة التي لاتزال تهدد صحة الطفل ونموه النفسي والعقلي السليم ، وشكلت موضوع عدة تدابير للمراقبة والزجر والتحسيس أسفرت عن تراجع هام في هذه الظاهرة من 600 ألف سنة 1999 إلى حوالي 100 ألف طفل سنة 2012، بحسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط.

وتوجت هذه الجهود مؤخرا بإقرار مشروع قانون يوجد حاليا في طور المصادقة بالبرلمان يحدد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين ويمنع تشغيل الطفلات أقل من 15 سنة.

ولمواجهة العنف ضد الأطفال ، الذي يعتبر الاستغلال الجنسي أبشع أشكاله، واصل قطاع العدل في سنة 2013 استكمال إحداث وتحسين أداء الخلايا المكلفة بالنساء والأطفال ضحايا العنف بكل محاكم المملكة ودعمها بالموارد المادية والبشرية وتعزيز قدرات وآليات التدخل وتفعيل النظام المعلوماتي الخاص بذلك، وتعبئة النيابات العامة لرصد حالات سوء المعاملة والعنف المرتكبة ضد الطفل.

وسجلت وزارة العدل والحريات، في حصيلة منجزاتها في سنة 2013، ارتفاعا في عدد الشكاوى المقدمة بشأن قضايا العنف ضد الأطفال ، وعزت ذلك لتزايد الوعي لدى المواطنين بوجود آليات للتكفل بهذه الفئة، مع إيلاء اهتمام خاص للطفل في وضعية مخالفة للقانون أو الطفل ضحية الجريمة أو الطفل في وضعية صعبة.

بدوره، يعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل على تشجيع التبليغ عن الحالات وتوفير الرعاية القانونية والطبية والنفسية لضحايا الاستغلال، إلى جانب الدور المحوري الذي يقوم المجتمع المدني للتصدي والتحسيس بظاهرة العنف ضد الأطفال، ولحماية الطفولة عموما.

ويعد المرصد، الذي أحدث في 25 ماي 1995 إحدى الآليات الرامية لترسيخ وحماية حقوق الطفل، عبر السهر على تفعيل الاتفاقية الأممية لحقوق الطفل وعلى تتبع مستمر، بمعية شركائه الوطنيين والدوليين، لوضعية الطفولة في المغرب.

وشهد ربيع سنة 1999 ميلاد برلمان الطفل كآلية أساسية لتفعيل الاتفاقية الأممية ومنتدى للحوار والتشاور بين الأطفال حول المجالات المرتبطة بحق الطفل في النمو والحماية والمشاركة.

وانطلقت بداية الأسبوع الجاري الدورات الجهوية الأولى لبرلمان الطفل التي ينظمها المرصد الوطني لحقوق الطفل بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ما بين 20 و26 ماي الجاري، وهي الدورات التي ستتوج بتنظيم الدورة الوطنية لبرلمان الطفل، بمقر البرلمان، تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم وبحضور أعضاء الحكومة ورؤساء الفرق البرلمانية.

وسينكب الأطفال البرلمانيون، الذين انتقل عددهم من 325 إلى 395 عضوا برسم الفترة 2014-2016 انسجاما مع عدد مقاعد البرلمان المغربي، على مناقشة مواضيع تهم العنف ضد الأطفال، والطفل والصحة النفسية، والطفل ووسائل الإعلام الحديثة، والأجندة الإنمائية لما بعد 2015.

ويرتقب أن تتعزز الجهود الحكومية لحماية حقوق الطفل والمؤسسات المحدثة لهذا الغرض بإخراج المجلس الاستشاري للأسرة والطفل الذي نص عليه الدستور الجديد ، كفضاء للحوار وتبادل الأفكار والخبرات وابتكار الحلول لمختلف الإشكاليات والتحديات التي تواجهها الأسرة والطفل والمرأة.

http://www.achpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%8A/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

صحيفة
الناس

أزيلال.. قوانين الأسرة المغاربية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان محور ورشة عمل دولية

1346

بني ملال :محمد باهي

في أفق تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمغرب في غضون شهر نونبر من سنة 2014، و في إطار التفاعل الإيجابي بين الحقوقيين وفعاليات المهن القانونية على صعيد المغرب الكبير، وبعد مرور 10 سنوات على مدونة الأسرة المغربية، نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة بتنسيق مع ملتقى الحقوقيين المغاربيين، ورشة عمل دولية في موضوع «قوانين الأسرة المغاربية وتطبيقاتها المحلية على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان»، وذلك أيام 16-15و17 من شهر ماي الجاري بإقليم أزيلال، حيث عرفت أشغالها مشاركة فعاليات حقوقية وقانونية، إلى جانب قضاة ومحامين وباحثين من دول المغرب الكبير و فلسطين ومصر والأردن.

وقد انطلقت أشغال الورشة الافتتاحية بمداخلة لعلال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خريبكة، فضلا عن عروض لملتقى الحقوقيين المغاربيين، الوداية الحسنية للقضاة، نادي قضاة المغرب، منتدى المرأة المحامية وجمعية هيئات المحامين بالمغرب .

وقد تمحور النقاش حول معطيين أساسيين يتعلقان بتعدد الزوجات و زواج القاصر، في ضوء القوانين المقارنة والاجتهاد القضائي وعلاقتهما بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وثمن المشاركون والمشاركات الإصلاحات والمراجعات الدستورية والمسارات التأسيسية، التي قادت في عدد من الدول العربية إلى تكريس المبدأ الدستوري للمساواة بين الرجال والنساء، وكذا الأهداف ذات القيمة الدستورية المتعلقة بالمناصفة ومكافحة التمييز، وآليات التمييز الإيجابي لتصحيح أوجه عدم المساواة الفعلية بين الجنسين.

ودعوا كافة الفاعلين العموميين والمدنيين إلى الإنصات والتجاوب للطلب الاجتماعي القوي على المساواة بين النساء والرجال، في التمتع بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وأشاروا إلى أهمية التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بوضعية النساء في البلدان العربية، وهي التحولات التي أدت إلى تقوية الاستقلال القانوني، الاقتصادي والثقافي للنساء، بما في ذلك النساء داخل الأسرة، بما يتجاوز التقسيمات السابقة للأدوار الاجتماعية والأسرية بشكل خاص.

وقد خلص المشاركون والمشاركات إلى عدد من التوصيات، التي تمحورت في مجملها حول ملاءمة قوانين الدول المشاركة مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وركزوا على ضرورة بناء ائتلافات إقليمية وموضوعاتية واسعة، بين القوى السياسية والاجتماعية والمدنية والهيئات الأكاديمية، وذلك في مسعى لضمان الدعم الاجتماعي والسياسي والأكاديمي الضروري لإصلاح قوانين الأسرة في البلدان المشاركة. وخلصت أشغال الورشة الدولية إلى إنشاء لجنة لتتبع إعمال توصيات هذه الندوة من قبل المشاركين والمشاركات في ورشة العمل الدولية، بتمثيلية 03 منتدبين عن كل دولة مشاركة، في أفق تجسيدها على أرض الواقع، وملاءمتها مع مختلف الإشكالات والقضايا المطروحة وفق خاصيات كل دولة على حدة.

Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي
العدد: 33 الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

19613

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة دورتها العادية السابعة، وذلك، يوم السبت المقبل، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

وأفاد بيان للجنة، أن جدول أعمال هذه الدورة، التي ستترأسها رئيسة اللجنة، سلمى الطود، يتضمن تقديم ومناقشة حصيلة عمل اللجان الموضوعاتية، وتقديم ومناقشة حصيلة عمل اللجنة في مجال الهجرة، كما سيتم تقديم أرضية حول استراتيجية اللجنة المتعلقة بتطوير الاشتغال داخل المؤسسات الجامعية، وكذا منهجية الاشتغال المتعلقة بمناهضة العنف في الملاعب الرياضية.

يذكر، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، التي تم تنصيبها بتاريخ 2 فبراير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

Conseil national des droits de l'Homme

الأحد.. بدء مؤتمر المحكمة العربية لحقوق الإنسان بمشاركة 300 شخصية دولية وعربية

محمد فائق

تنظم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، برئاسة الدكتور محمد الصبار، واللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان، برئاسة الدكتور على صميخ المري، والبرلمان العربي، الأحد المقبل، بدولة البحرين، المؤتمر الدولي عن المحكمة العربية لحقوق الإنسان، لمناقشة نظام وآلية عملها، وذلك تحت رعاية الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البحرين .

يشارك في المؤتمر 300 شخصية دولية وعربية، من جهات إقليمية ودولية، تضم الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية، ومحمد فائق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، والدكتور أحمد الجروان رئيس البرلمان العربي، و الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، وفرج فنيش ممثل مفوضية الأمم المتحدة، وممثلين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان الأمريكية والأوروبية والإفريقية، ونخبة من خبراء القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة على المستويين العربي والدولي.

وقال الدكتور أحمد عبدالله فرحان، الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين، إن المؤتمر يأتي بعد تبني مملكة البحرين طوال عدة سنوات، فكرة تأسيس المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتنظيمها اجتماعات بين ممثلي الدول والمجتمع المدني، تحت مظلة الجامعة العربية واللجنة العربية لحقوق الإنسان، للإسراع في خطوات إنشاء المحكمة، واهتمامها بعقد اجتماعات للخبراء والمتخصصين، للاستفادة من الخبرات العربية والدولية في وضع نظام عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وأضاف "إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، يعدّ تعزيزًا وتنمية لمسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، ويمثل انتصارًا للمدافعين عن حقوق الإنسان، وبمثابة تحول تاريخي وهام على صعيد حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي والاهتمام به".

http://almogaz.com/news/politics/2014/05/23/1485617

Majorité et opposition parlementaires invitées à réfléchir aux grandes réformes

Après Jettou, grand oral de Benkirane devant les députés mardi

Le grand oral du président de la Cour des comptes devant le Parlement, face aux députés et conseillers réunis en une seule séance a fait oublier, ou presque, la lune de fiel entre gouvernement et opposition parlementaire. Mercredi, Driss Jettou a ouvert le bal de présentation des rapports des institutions devant le Parlement conformément à la Constitution adoptée en juin 2011. « On était dans le vrai débat, les vrais sujets, les vrais dysfonctionnements qui demandent solution. On était en tout cas très loin du niveau zéro de la pratique parlementaire confrontée depuis aux insultes proférées par un ministre à l'encontre d'élus de la Nation », soupire cette députée de l'opposition

D'un groupe parlementaire à l'autre, la réhabilitation de l'action parlementaire fait figure de priorité nodale. Dans les grands couloirs aux rideaux rouges de la Chambre des représentants, c'est la même itération. « On a assisté à une dégradation des mœurs politiques sans précédent. La pratique parlementaire est aujourd'hui aux antipodes de ce que prévoit la Loi fondamentale. Nous assistons à un recul net. Nous ne sommes même pas au niveau de la Constitution de 1996 », affirme péremptoire Driss Lachguar, le président du Groupe parlementaire socialiste de la Chambre basse. Plus que jamais, il s'agit de reprendre la main en réhabilitant le Parlement et surtout ce qui se passe sous la Coupole. Des mesures parfois symboliques contribuent à changer la donne. Exemple, à la Chambre des représentants, la séance des questions orales n'aura plus lieu en fin de matinée à 11h –un temps mort au cours duquel personne n'était en mesure de suivre la séance. Désormais, cette séance constitutionnelle de contrôle débutera à 14 heures. « Et le matin, les groupes parlementaires pourront tenir leur réunion », précise D. Lachguar.

A la présidence de la Chambre, on a conscience des défis et enjeux : c'est à travers l'encadrement politique que la démocratie pourra être ancrée. Les parlementaires doivent jouer leur rôle tel que défini par la Constitution. « C'est pourquoi décision a été prise de soumettre au débat parlementaire le rapport présenté par le président de la Cour des comptes », affirme le président du perchoir, Rachid Talbi Alami. L'ambition va plus loin encore. Majorité et opposition seront invitées à réfléchir à des réformes essentielles, celles des Caisses de compensation et des retraites et d'en faire la proposition. La perspective est ambitieuse : faire du Parlement une force de proposition pour les grandes réformes.

El Yazami chez les députés en juin prochain

Les grands débats font leur entrée dans l'Hémicycle et dans la foulée les dispositions de la Constitution sont exécutées. Dans quelques jours, ce sera au tour de la Chambre des conseillers d'accueillir Nizar Baraka, le président du Conseil économique, social et environnemental qui présentera un rapport de l'institution. En juin, les députés ouvriront leurs portes au président du Conseil national des droits de l'Homme, CNDH. A la tribune de la Chambre basse, Driss El Yazami va décliner le rapport d'activités du conseil aux destinées duquel il préside. « A travers cette invitation du CNDH et tout en nous soumettant à un exercice que stipule la Constitution, l'objectif est double. D'abord mettre en exergue le travail que mène le CNDH, une institution qui obéit aux principes de Paris et ensuite donner à voir à l'international les avancées réalisées par le Maroc en termes de droits humains et de libertés », soutient ce proche du nouveau président de la Chambre des représentants.

Ce mardi 27 mai, le chef du gouvernement est attendu à la Chambre des représentants pour la séance mensuelle d'interpellation relative à la politique générale de l'Exécutif. L'exercice s'annonce risqué pour celui qui est aux commandes du gouvernement. Après la prestation de Driss Jettou, un ancien Premier ministre, Benkirane résistera-t-il à la comparaison ?

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Droits de l'Homme

Le plan d'action 2014-2017 finalisé

Une nouvelle version du plan a été examinée hier en Conseil de gouvernement. La mise en œuvre de la Charte de la justice et des rapports du CNDH forment le socle de la nouvelle orientation du gouvernement et des ONG.

La nouvelle stratégie relative au renforcement des droits humains et à la démocratie est fin prête. Une nouvelle version du plan d'action 2014-2017 a été dévoilée hier lors de la réunion hebdomadaire du Conseil de gouvernement. Le contexte de la finalisation de la nouvelle feuille de route reste marqué par la méfiance affichée par le gouvernement concernant la partialité de certains rapports internationaux qui font fi des mesures mises en œuvre depuis 2011.

L'un des axes centraux du plan d'action est relatif à la consolidation du rôle du CNDH ainsi qu'à la pleine activation des garanties constitutionnelles relatives à l'autonomie des magistrats contenue dans la Charte de la justice. Un plan législatif serait aussi en phase d'adoption en vue d'assurer sa continuité au-delà de 2016, année des élections législatives. Outre l'adoption des lois relatives au Conseil supérieur de la magistrature et au nouveau statut des juges, l'activation des peines alternatives pour faire face à la problématique de la détention provisoire sera aussi à l'ordre du jour. Malgré les efforts qui ont été déployés, plusieurs actions devront être menées, que ce soit pour la construction de nouveaux centres ou pour l'aménagement des prisons existantes. La situation inhérente à l'encombrement reste la plus alarmante, tout comme la réintégration des détenus après la fin de leur peine. La réforme du cadre légal concerne donc directement le Parlement qui doit accélérer le processus d'adaptation de la législation marocaine aux conventions internationales et à la Constitution. Le plan d'action projeté s'inspire également des recommandations émises par le CNDH, notamment pour la mise en place d'une instance nationale chargée de la lutte contre la torture dans des délais raisonnables et l'activation de la nouvelle stratégie concernant les centres de détention.

PAR **YOUNÈS BENNAJAH**
y.bennajah@leseco.ma

Conseil national des droits de l'Homme